

«الإرث البورقيبي في تونس».. جدل الماضي ومحاولات الاستثمار حاضرا

آمال موسى لـ«العرب»: الإسلاميون يزايدون ببورقية والحدائيون يضغطون به أيديولوجيا

يثير حضور الزعيم التونسي الراحل الحبيب بورقيبة، في الساحة السياسية جدلا واسعا رغم مرور عقود على رحيله حيث احتدم التنافس على توظيف اسم بورقيبة وإرثه للتموقع السياسي. وفي هذا الصدد تؤكد الباحثة والشاعرة آمال موسى في حوار مع «العرب» أن الإسلاميين يستشهدون ببورقيبة من باب المزايدة بينما يضغط الحدائيون أيديولوجيا.

في إشارة إلى الأحزاب التي تتبنى الخط السياسي البورقيبي بعد الثورة وبرزها حزب نداء تونس الفائز في انتخابات 2014 وحركة مشروع تونس والحزب الدستوري الحر.

وتضيف آمال موسى «العودة إلى بورقيبة بعد سنوات من رحيله متوقعة بسبب توجس النخبة الموصوفة علمانية من الجهول خاصة وأن المشروع البورقيبي يرتكز على التحديث والعقلنة وإلغاء التعليم الزيتوني والمحاكم الشرعية وإقامة المحاكم المدنية، إلى جانب إرسائه لجملة الأحوال الشخصية». وبالفعل، حاول الرئيس التونسي الراحل الباجي قائد السبسي تعزيز مكانة المرأة التونسية التي وردت في مجلة الأحوال الشخصية التي تم إرساؤها عام 1956 ودخلت حيز التنفيذ عام 1957.

وشملت مجلة إصلاحات جزرية تتمثل في إلغاء تعدد الزوجات واشترط رضا الزوجين لإتمام الزواج ووضع مسار قضائي للطلاق وهو ما جعلها تعد بمثابة ثورة على السائد في تونس. وحاول قائد السبسي الاستلزام من المشروع البورقيبي لتعزيز منظومة الحريات ومكاسب المرأة من خلال تبني المساواة في الميراث وبعث لجنة في 2017 لإصدار مشروع قانون في الخصوص. وتقول موسى في هذا الصدد «من يستدعي بورقيبة اليوم هو يستدعي المكاسب التي حققتها الدولة الحديثة.. هو يحاول تدعيم المنجزات في مجال الصحة (مجانيتها وعموميتها).. هو يدافع عن المرأة وحقوقها.. وهو يدافع عن مشروع بدأ يتآكل».

ولكن موسى تشدد على أن خصوم النخبة التحديثية يستحضرون بورقيبة من باب المزايدة فقط «لماذا لا نقول هناك توظيف لبورقيبة.. لأن بورقيبة مثلا لم يكن حاضرا في أدبيات مشروع الإسلام السياسي بل أكثر من ذلك الإسلاميون انقلبوا وبشدة لبورقيبة.. كانت الحركة الإسلامية ضد مجلة الأحوال الشخصية ونادت بقيام استفتاء حولها.. وصفت المشروع البورقيبي بأنه لا تكي ويسير على خطى كمال أتاتورك وينسف الخصوصية الثقافية التونسية».

وتضيف «لذلك لا نستطيع أن نتحدث عن أن تبني الإسلام السياسي للمشروع البورقيبي قائم على المراجعة بل هو توظيف سياسي ربما أيضا لأن الإسلاميين مشاركون في الحكم وابن يمارسون هذا الحكم؛ يمارسونه في إطار الدولة الوطنية الحديثة ومؤسستها». ومبرزة في مقابل ذلك «أن توظيف النخبة التحديثية لبورقيبة هو أيضا توظيف مركب ومعقد يقوم على المناورة والاستدعاء الأيديولوجي بدل التركيز على روح المشروع البورقيبي بالدفاع عن الديمقراطية الاجتماعية البورقيبية بالحلول والبرامج».

وفي سياق آخر، ترك بورقيبة مفاهيم توطر الحياة الاجتماعية والسياسية في تونس على غرار رفضه «إسلامية الدول» والدولة التونسية التي يعد الإسلام دينها».

حضور تشريعي

وتشدد آمال موسى على أن «بورقيبة اخترع هذا المخرج حيث يسميه مثلا محمد الشرفي بـ«الغموض المقصود» بالنسبة للبلاد الأولى من الدستور التونسي حيث كان محل نزاع وخصومات كبيرة».

وتشدد آمال موسى على أن «بورقيبة اخترع هذا المخرج حيث يسميه مثلا محمد الشرفي بـ«الغموض المقصود» بالنسبة للبلاد الأولى من الدستور التونسي حيث كان محل نزاع وخصومات كبيرة».



حضور دائم ولافت

عناصر تونسية جديدة بعد توقف دام لسنوات. وتتشرط آمال موسى لضمان نجاح الدولة في تجفيف منابع التطرف أن يقع الالتفات للشباب المهتمش ثقافيا واقتصاديا واجتماعيا.

وتقول «نظام بن علي نجح مثلا في مكافحة الإرهاب من خلال المعالجة الأمنية فقط لكن المعالجة الحقيقية لا تكون إلا اقتصادية وثقافية لظاهرة الإرهاب لأن معظم الدراسات مثلا التي أعدت بشأن الشباب الذي يقع استقطابهم الفاعلة الجماعات الجهادية هم بالضرورة شباب يعانون من إكراهات اقتصادية ومن فراغ من المعرفة الدينية العالمية».

وتضيف موسى بأن هذا الشباب تحول إلى قنبلة موقوتة في وجه الدولة نجحت الجماعات الجهادية في توظيفها لغسيل الدماغ «ونجحوا في ذلك لأن هؤلاء الشباب كانوا في وضع نفسي صعب سمح للجماعات الجهادية في استقطابهم».

وتختتم بان «الإرهابي هو مريض ومهمش.. إذا انتفى السبب فإن من الصعب أن تنجح الجماعات الإسلامية في استمالته لأنه سيذهب إلى الموت.. الحل يكمن في الاستثمار في الجهات وتنميتها اقتصاديا وتطوير المجال الثقافي وهي حلول طويلة الأمد لكنها ناجعة لقطع الطريق أمام الجماعات المتطرفة للانتداب».

الذي استهدف دورية أمنية الشهر الماضي في ولاية (محافظة) سوسة الساحلية. وتؤكد موسى، التي اشتغلت على علاقة الشباب بالدين، أن الشباب التونسي لديه علاقة متعددة بالدين حيث يتنامى البعد الفردي في هذه العلاقة.

وتقول «للغرب اليوم في تونس الحرية في نسج علاقته بالدين وغيره وهو ما يجعله ينسج هويته بنفسه.. ولكن العلاقة بالدين تبقى علاقة ليست عالمة كما يجب به حيث تغيب المعرفة العالمة بالدين».

وتضيف «جزء كبير من المعارف بالدين سُتقتن من القنوات المشرقية وهي قنوات ذات مرجعية دينية بعيدة عن المرجعية الزيتونية التونسية لذلك ممارسات لا تمت بصلة للخصوصية التونسية والمنوال الزيتوني في فهم مقاصد الدين (...)».

ولا تخفي آمال موسى وجود عوامل أخرى تشكل علاقة التونسي بالدين حيث تبين أن هناك «علاقة تعويض» إذ هناك طبقات مهمشة على حد تعبيرها ما ديا واجتماعيا وثقافيا تلجا إلى الدين لإتمام «عملية إشباع روحي» المقاومة والتهميش الاقتصادي والثقافي وغيره. ومؤخرا، كشفت عملية إرهابية استهدفت دورية أمنية في مدينة سوسة وتبناها تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) عن عودة الاستقطاب داخل المساجد حيث تسعى الجماعات المتطرفة للانتداب

أنداك من هذا البند والمخرج الذي ازاده بورقيبة». وتؤكد الباحثة التونسية أن الإبقاء على صيغة الفصل الأول كما كانت في الدستور الأول لتونس بعد الاستقلال يعد في حد ذاته تغيرا نوعيا في مواقف الإسلاميين من الحقة التي ترأسها بورقيبة خلال البلاد.

وتضيف أن «الحركة الإسلامية عرفت بعض التغيرات الأخرى أيضا في علاقة بالمشروع البورقيبي في محاولة للاستلزام منه حيث لم تعد النهضة تعترف فقط بالنساء المحجبات داخلها بل أصبحت تضم الأخريات وهو تغير أيضا يبقى في علاقة بالمشروع البورقيبي».

وتؤكد موسى أن «تطبيع الإسلاميين دستوريا مع بورقيبة في رؤيته لمسألة المرأة كما رأينا في السنوات الأخيرة تم التبدل عليه من خلال العديد من المواقف الدستورية مثل المصادقة على قانون المساواة بين الجنسين وحرية المعتقد وحرية الضمير إضافة إلى ترشيح نساء من الحركة في مواقع هامة مثل نائب رئيس مجلس النواب ورئيسة أكبر بلدية في تونس».

الشباب والتدين

شهدت مرحلة ما بعد الثورة، وهي مرحلة ازدها العديد من الفاعلين السياسيين والاجتماعيين في تونس أن تقطع مع ما قبل 2011، موجة تسفير كبيرة للشباب التونسي نحو الجماعات الجهادية في سوريا وغيرها وهو ما شكل مدعاة للتساؤل بشأن أسباب ذلك ودور حقبة بورقيبة وبعده بن علي في ذلك.

وبالرغم من نجاحها منذ سنوات في توجيه ضربات قاسمة للإرهاب غير أن سلطة للإرهاب غير أن تطلعت في الفترة الأخيرة لعودة استقطاب المتطرفين للشباب في المساجد ونزاع وخصومات إرهابية أحدثها

وتضيف «هناك فرق بين استعمال دينها الإسلام والعربية لغتها (...) وبين دولة إسلامية أي تستند في تشريعاتها وقوانينها على الدين الإسلامي في حين أن دولة دينها الإسلام يترك متسعا لديانات أخرى يمكن اعتناقها.. وهذا الفصل رفضه محمد الشادلي النيفر وهو من مؤسسي الحركة الإسلامية في تونس وهو ما يعكس موقف الإسلاميين

وتضيف «هناك فرق بين استعمال دينها الإسلام والعربية لغتها (...) وبين دولة إسلامية أي تستند في تشريعاتها وقوانينها على الدين الإسلامي في حين أن دولة دينها الإسلام يترك متسعا لديانات أخرى يمكن اعتناقها.. وهذا الفصل رفضه محمد الشادلي النيفر وهو من مؤسسي الحركة الإسلامية في تونس وهو ما يعكس موقف الإسلاميين

وتضيف «هناك فرق بين استعمال دينها الإسلام والعربية لغتها (...) وبين دولة إسلامية أي تستند في تشريعاتها وقوانينها على الدين الإسلامي في حين أن دولة دينها الإسلام يترك متسعا لديانات أخرى يمكن اعتناقها.. وهذا الفصل رفضه محمد الشادلي النيفر وهو من مؤسسي الحركة الإسلامية في تونس وهو ما يعكس موقف الإسلاميين

وتضيف «هناك فرق بين استعمال دينها الإسلام والعربية لغتها (...) وبين دولة إسلامية أي تستند في تشريعاتها وقوانينها على الدين الإسلامي في حين أن دولة دينها الإسلام يترك متسعا لديانات أخرى يمكن اعتناقها.. وهذا الفصل رفضه محمد الشادلي النيفر وهو من مؤسسي الحركة الإسلامية في تونس وهو ما يعكس موقف الإسلاميين

